Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 11, Sep. 2018

Published on Web 01/9/2018

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الثاني ـ العدد الحادي عشر، سبتمبر 2018م

اختيارات السّيوطيّ في (الهمع) نماذج للمفردات والمركّبات

د. مصطفى سالم المازق

المقدّمة:

الحمدُ لله وحده، وصلّى الله على من لا نبيّ بعده، أمّا بعدُ: فعلى امتداد القرون يعتبر علم النّحو هدف أساسي من أهداف النّحاة لنشر تراث الأمّة، وحاولتُ في هذا البحث أن أذكر بعض جهودهم وذلك من خلال مناقشة آرائهم في بعض المفردات والمركّبات. وإنّ الهدف من هذا البحث هو إلقاء الضّوء على مذهب السّيوطيّ النّحويّ، وتبْيين مذهبه من خلال آرائه المتناثرة في كتابه: [همع الهوامع في شرح جمع الجوامع] باختيار نماذج من آرائه النّحويّة مع توضيحها وتوثيقها بقدر الإمكان.

وقد احتوى البحث على مقدّمة، وتمهيد، ومطلبيْن، وخاتمة، والمصادر، وتكلّمتُ في التّمهيد عن حياة السّيوطيّ: اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وآثاره، ووفاته، وتكلّمتُ عن كتابه [همع الهوامع في شرح جمع الجوامع] من حيث معنى (الهمع) و(الجوامع) وأهمّيته، وفائدته، وجهد مؤلّفه وشخصيّته، ومنهجه، وخطّته.

المطلب الأوّل: تناولتُ فيه بالدّرس آراؤه في المفردات(الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظّروف): ألف (كلتا) للتّأنيث، و(أيّ) الموصولة معربة في جميع حالاتها، و(لنْ) النّاصبة للمضارع حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال، و(لا سيما) لا تُعدّ من أدوات الاستثناء، والغرض من النّون في المثنّى والجمع لرفع توهّم الإضافة.

المطلب الثّاني: تناولت فيه بالدّرس آراؤه في المركّبات(أحكام المفردات في حالة التّركيب): الأسماء قبل التّركيب لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكلّ منهما، والفعل ينصب أكثر من مصدر إذا اختلف المعنى، و(رُبَّ) تحتاج إلى متعلّق، وعامل الظّرف والجار والمجرور الواقعيْن خبرا (كون) مقدّر، ولا يقدّم معمول المضاف إليه على المضاف.

الخاتمة وفيها بعض النّتائج التي توصّل إليها البحث. ثمّ فهرس المصادر. أسأل الله التّوفيق والسّداد.

التّمهيد

أولا: السّيوطيّ:

اسمه ونسبه: عبد الرّحمن بن أبى بكر بن محمّد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام الجلال، الأسيوطيّ الأصل، الطولويّ، الشّافعيّ.[1] والنّسبة إلى أسيوط: أُسيوطيّ –بضم أولها– وقد ذكر صاحب القاموس المحيط: سُيوطُ أو أُسْيوطُ –بضَمِّهما–: بلدة بصَعيدِ مِصْرَ.[2] قال السّيوطيّ في: حسن المحاضرة: "أمّا نسبتنا بالخضيريّ، فلا أعلم ما تكون إليه هذه النّسبة إلا بالخضيريّة، محلّة ببغداد؛ وقد حدّثني من أثق به أنّه سمع والدي –رحمه الله تعالى– يذكر أنّ جدّه الأعلى كان أعجميّا أو من الشّرق.[3]

مولده: ولد ليلة الأحد مستهل رجب عام 849 هـ [4]

نشأته: تحدّث السّيوطيّ عن حياته فقال: حُمِلْتُ في حياة أبي إلى الشّيخ (محمّد المجذوب) رجلٌ كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النّفيسيّ، فبرك عليَّ (وهذا يدل على تصوّفه) ونشأتُ يتيما، فحفظْتُ القرآن ولي دون ثماني.[5] وأُجِزتُ بتدريس العربيّة في مستهلّ سنة: (866هـ) وقد ألّفْتُ في هذه السّنة(أي حين كان في السّابعة عشرة من عمره) فكان أوّل شيء ألّفْته الاستعاذة والبسملة[6] وكان السّيوطيّ طوال حياته مشتغلًا بالتّدريس، محبّا للعلم يتلقّاه عن شيوخه أو يبذله لتلاميذه، أو يذيعه عن طريق الفتوى، أو يحرره في الكتب، وعليه فكان –رحمه الله– في حياته على أحسن ما يكون عليها العلماء ورجال الفضل، وكان عفيفا كريما، غني النّفس، متباعدا عن ذوي الجاه والسّلطان، لا يقف بباب أمير أو وزير؛ قانعا برزقه لا يطمع فيما سواه.

شيوخ السيوطي: سأذكر بعضا منهم، ومن الصّعب حصرهم في هذا البحث؛ أمّا عددهم فقد ذكرهم السّيوطيّ: وأمّا مشايخي في الرّواية سماعًا وإجازة فكثير؛ أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدّتهم نحو: (مائة وخمسين) ولم أكثرْ من سماع الرّواية لاشتغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدّراية.[7] (ابن حجر العسقلاني) قال السّيوطيّ: "ولي منه إجازة عامّة، ولا أستبعد أن يكون لي منه إجازة خاصة؛ فإنّ والدي كان يتردّد إليه وينوب في الحكم عنه، وإن يكن فانّني حضور مجالسه والفوز بسماع كلامه والأخذ عنه؛ فقد انتفعت في الفنّ بتصانيفه واستفدت منها الكثير"[8] (علم الدّين البلقينيّ) قال عنه السّيوطيّ: شيخنا قاضي القضاة علم الدّين صالح بن شيخ الإسلام سراج الدّين، وقال أيضا: قرأت عليه الفقه، وأجازني بالتّدريس وحضر تصديري.[9] (شرف الدّين يحيى المناويّ) قال عنه السّيوطيّ: " شيخنا شيخ الإسلام" [10](تقي الدّين

الشّمنيّ الحنفيّ) قال عنه: شيخنا الشُّمنيّ الإمام تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن الشّيخ المحدّث، كمال الدّين محمّد بن محمّد بن حسن التّميميّ الدّاريّ[11].

آثاره: لا أستطيع حصر مؤلّفاته في هذا المختصر، وسأذكر أهمّها: المزهر في علوم اللّغة، والأشباه والنّظائر، والاقتراح في أصول النّحو وجدله، وعقود الجمان في المعاني والبيان، وشرح مُلحة الإعراب، وحاشية على شرح تصريف التّفتازانيّ وسمها بالتّرصيف، وجَمعُ الجَوامعِ في النّحو والتصريفِ والخَطِ، وشَرحُهُ يُسمّى: هَمعُ الهَوامِع.

وفاته: جاء في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: "وكان موت صاحب الترجمة (السّيوطيّ) بعد أذان الفجر ... يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة: (911 هـ)"[12]

ثانيا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

الهمع في اللّغة بمعنى: سال، جاء في لسان العرب: "همع: هَمَعَ الدمْعُ والماءُ وَنَحْوُهُمَا يَهْمَعُ ويَهْمُعُ هَمْعاً وهَمَعاً وهُمُوعاً وهَمَعَاناً وأَهْمَعَ: سالَ، وَكَذَلِكَ الطَّلُّ إِذَا سَقَطَ عَلَى الشَّجَرِ ثُمَّ تَهَمَّعَ، أَي: سالَ؛ قَالَ رُؤْبةُ: بادَرَ مِنْ لَيْلٍ وطَلٍّ أَهْمَعا أَجْوَفَ بَهَّى بَهْوَه فاسْتَوْسَعا"[13]

والجوامع كما في اللّسان: جوامع الكَلِم أَي: أَنّه كثير المعاني قليل الأَلفاظ.[14]

والّذي اشتهر عند العلماء وخاصة النّحاة: بـ(الهمع) هو من أهم كتب السّيوطيّ في النّحو، ومن أهمّ الكتب النّحويّة وأوفاها، فقد احتوى على كثير من المسائل التي أغفلتْها كتب النّحو، وقد حرص السّيوطيّ على ذكر آراء النّحاة المختلفة وأقوالهم المتنوّعة، ولا يكاد يترك موضوعا إلاّ بعد استيفائه وذكر جميع الآراء فيه، وشخصية السّيوطيّ واضحة في عرض الموضوع وتلخيصه ونسبة الأقوال واختيار أرجحها وتعليلاته لاختياراته المتنوعة، وممّا يدل على بذل السّيوطيّ فيه من جهد قوله في مقدّمته: "وجمعته من نحو مائة مصنّف"[15] وجمع الجوامع هو متن مطوّل شرح عليه ووسمه بهمع الهوامع، قال في المقدّمة: ينحصر في مقدّمات وسبعة كتب؛ فالمقدّمات في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام والكلم والجملة والقول، والإعراب والبناء، والمنصرف وغيره، والنّكرة والمعرفة وأقسامها، والكتاب الأوّل: في العُمد، وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النّواسخ، والثّاني: في الفضلات وهي المنصوبات، والثّالث: في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التّعليق غير الجازمة وما ضمّ إليها من بقية حروف المعاني، والرّابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها، والخامس: في التّوابع لهذه الأنواع وعوارض التّركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار والحكاية والتّسمية وضرائر

الشّعر، وهذه الكتب الخمسة في النّحو، والسّادس: في الأبنية، والسّابع: في تغييرات الكلم الإفراديّة كالزيادة والحذف والإبدال والنّقل والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط. ثم قال السّيوطيّ: وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوْتُ فيه حذو كتب الأصول.[16]

وقد أدرج في كتابه نصّ (جمع الجوامع) ورمز له بحرف (ص) ثمّ تناوله بالشّرح، وهو نصّ (همع الهوامع) ورمز للشّرح بحرف (ش) أي أنّه يفصل بين المتن والشّرح، واستمرّ على ذلك إلى بداية الكتاب الثّالث في المجرورات، فعدل عن هذه الطّريقة إلى طريقة المزج وقد نبّه على ذلك بما يوضح طريقة شرحه في سائر الكتاب بقوله: "اعلم أنّي لما شرعتُ في شرحه كنت بدأت أوّلا بشرح النّصف الثّاني فكتبت من أوّل الكتاب الثّالث إلى بناء جمع التّكسير على طريقة المزج ثمّ بدا لي أنْ أغيّر الأسلوب فشرحت من أوّله على النّمط المتقدّم وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطّريقة إلى آخر الكتاب وإلغاء القطعة التي كتبتها أوّلا ممزوجة ثمّ لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كلّ قطعة على حكمها وضممْت هذه القطعة إلى تلك ووصلت بينهما ولا يضير كون الشّرح على أسلوبيْن نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج"[17]

وهذا الكتاب يمثل التّدرّج في التّأليف النّحوي، وقد احتوى على آراء السّابقين وأفاد من درسهم، وعرض محصلة الدّرس النّحويّ بمدارسه السّابقة ونحاته المتعدّدين، وقد امتاز بالوضوح والبسط وحسن التّنسيق. ويعدّ (الهمع) موسوعة تشمل أغلب الأبواب، وتبيّن لنا جهوده الخصبة والوفيرة في الدّرس النّحويّ وقد فعل ذلك بنجاح متميّز في كتابه (جمع الجوامع) الذي شرحه بـ(همع الهوامع) كما أنّه في منهجه يتبع ما تميّزت به المدرسة المصريّة في التّخيّر من آراء المدارس السّابقة مع شيء من التّغليب لمذاهب الأندلسيّين وخاصّة مذهب أبي حيان، ويتخيّر من آراء النّحاة السّابقين عموما وخاصة سيبويه، ومن حين إلى آخر نظفر بآراء خاصة له أو مفاهيم جديدة تجاه بعض المسائل.

المطلب الأول: نماذج من آرائه في المفردات[18]

1/ ألف (كلتا) للتّأنيث

القاعدة النّحويّة أنّ (كِلاَ) و(كِلْتَا) ألفاظ ملحقة بالمثنّى في الإعراب إذا أضيفتا إلى مضمر، غير أنّ الألف فيهما عند الكوفيّين للتّثْنية كالألف في الزّيدان، والتّاء عندهم زائدة للتّأنيث؛ أمّا عند البصريّين أنّهما مفردان في اللّفظ مثنّيان في المعنى، والألف في (كِلا) لام كالألف في (عصا) وقد اختلفوا في التاء والألف في (كلتا) على أقوال:

الأول: التّاء بدل من لام الكلمة والألف للتّأنيث، وعلى هذا فيكون الوزن: فِعْلى كذِكْرَى، قال سيبويه: "أمّا (كِلْتا) فيدلّك على تحريك عينها قولهم: (رأيت كِلا أخويْك) فكِلاً ك: (مِعاً) –واحد الأمعاء– ومن قال: رأيت كِلْتا أختيْك، فإنَّه يجعل الألف ألف تأنيث ... وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى".[19]

الثّاني: التّاء في (كِلْتا) زائدة للتّأنيث، والألف لام الكلمة، ونسب ابن يعيش هذا القول لأبي عمر الجرميّ[20] وجاء في: اللّباب في علوم الكتاب: "وقال يونس: ألفها أصلٌ، وتاؤها مزيدة، ووزنها فعتلٌ".[21]

الثّالث: ذهب آخر إلى أنّها زائدة للإلحاق[22]، جاء في الجامع: "قال أبو عمر الجرميّ: التّاء ملحقة والألف لام الفعل" [23].

الرّابع: أصلها (كُلّ) جاء في الصّحاح قول الفرّاء: "هو مثنّى، وهو مأخوذ من (كُلّ) فخففت اللاّم وزِيدت الألف للتّثنية، وكذلك (كِلْتا) للمؤنّث، ولا يكونان إلاّ مضافيْن".[24]

اختيار السّيوطيّ: أمّا السّيوطيّ فذكر بعد أحكام المثنّى والملحق بالمثنّى: [مبحث كِلاَ وكِلْتا] فهناك ألفاظ تشبهه، وليستْ بمثنّاة حقيقة لفقد شرط التّثنية .. منها (كِلاَ وكِلْتا) بشرط أن يضافا إلى مضمر، نحو: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [25]وتقول: رأيت كليْهما، فألف (كِلْتا) للتّأنيث وأنّ وزْنها:(فِعْلَى) ك: (ذِكْرَى) والتّاء بدل عن لام الكلمة، وإنّما قلبتْ تاء لتأكيد التّأنيث، إذِ الألف تصير تاء في بعض الأحوال فتخرج عن علم التّأنيث. [26]

2/ (أيّ) الموصولة معربة في جميع حالاتها

(أيّ) الموصولة مبنيّة على الضم إذا أضيفتْ وحذف صدر صلتها[27] هذا قول سيبويه والجمهور مستدلّين بقوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾. [28]

اختيار السيوطي: خالف[29] السيوطي سيبويه والجمهور، واختياره إعراب (أيّ) الموصولة في جميع حالاتها، وقد تبع في ذلك الأخفش والزجاج[30] واحتج لرأيه بقول الجرمي: (خرجت من الخندق –يعني: خندق البصرة – حتى صرت إلى مكّة لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيّهم أفضل، بل كلهم ينصب ولا يضم)[31]، وببعض القراءات التي نصبتها[32]، ويؤكد قوة إعرابها ما ذهب إليه ابن مالك واحتج به السيوطي من أنها تعرب في باب الشرط والاستفهام، وإعرابها أيضا استظهر السيوطي أنه قول الخليل ويونس والكوفيين.[33]

3/ (لن) النّاصبة للمضارع حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال

اختلف النّحاة في (لن) هل بسيطة أم مركّبة؟ فقد ذهب سيبويه[34] ومعه الجمهور أنّها بسيطة إذ لا دليل يدلّ على أنّها مركبة[35] أما الخليل الفراهيدي فعنده أنها مركبة من حرفين (لا) و(أن) وقد لحقهما التخفيف لكثرة الاستعمال فحذفت الهمزة من (أن) ثم حذف الألف من (لا) فتكوّن الحرف (لن).

وكان الفراء يذهَب إلى أن الأصل في (لن): (لا)، وإنّما أبدل من ألفِ (لا) النون فصارت (لَن).[36]

اختيار السيوطي: من اختيارات السيوطي أنّ (لن) النّاصبة للمضارع حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال.[37] والتركيب رأي الخليل، والإبدال رأي الفراء، والقول بأنها بسيطة رأي سيبويه واختيار السيوطي.

4/ (لا سيما) لا تُعدّ من أدوات الاستثناء

هل تُعدّ (لاسيّما) من أدوات الاستثناء؟ أَلْحَقَ (لا سيّما) بحروف الاستثناء جماعة من النحويين، منهم الأخفش[38] وابن النحاس[39] والزّمخشري وتبعه ابن يعيش[40] وقد عدها الرضي –أيضا– من كلمات الاستثناء[41]، ولم يذكرها في باب الاستثناء سيبويه والمبرّد، ولم يلحقوها لأنهم لم يروا لإلحاقها في باب الاستثناء وجهاً، لأنك إذا قلت: (جاءني القوم ولاسيما زيدٌ) فمعناه: ولا مثل زيد فيمن جاءني، فكأنك قلت: (لا يأتي مثل زيد)، فإنما نفيت أن يكون أحد ممن جاءك شبهاً لزيد، ولعل زيداً قد جاءك أو لم يأتك.[42]

اختيار السيوطي: أنْكر السيوطي على الكوفيين وجماعة من النحويين كالأخفش وأبي حاتم والنحاس وابن مضاء عدّهم (لا سيما) من أدوات الاستثناء؛ لأن ما بعدها يشارك ما قبلها في الحكم، ولعدم صلاحية (إلاّ) مكانها بخلاف سائر الأدوات، قال السيوطي: "الصحيح أنها لا تُعَدّ من أدوات الاستثناء"[43].

5/ الغرض من النّون في المثنّى والجمع لرفع توهم الإضافة.

اختلف النحاة في الغرض من النون في المثنى والجمع على مذاهب:

منها: مذهب سيبويه والمبرد أنها عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد، "وتكون الزيادة الثانية[44] نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين"[45] وقال المبرد: "وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين"[46]

الثاني: مذهب ابن جني: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما تجرد مفرده من (أل) والإضافة، وذلك نحو رجلان و فرسان وغلامان وجاريتان، وعوض من التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كعصا وقاض، وعوض من الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده، كأن يكون مقرونا بأل أو منادى أو ممنوعا من التنوين.[47]

الثالث: مذهب ثعلب من الكوفيين: أنها عوضٌ من تنوينيْن في المثنى وعوض من تنوينات في السالم، وذكر هذا المذهب ابن مالك في التّسهيل: "أُشِيرُ بالعوض من تنوينيْن فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أنَّ نون التثنية عوض من تنوينيْن، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد".[48]

الرّابع: مذهب ابن مالك: قال ابن مالك في التسهيل: لا النونُ عوضا من حركة الواحدِ ولا من تنوينه ولا منهما، ولا من تنوينيْن فصاعدا خلافا لزاعمي ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.[49]

اختيار السيوطي: والمختار وفاقا لابن مالك أنها –نون المثنّى والجمع– لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد لا عوض من حركة أو تنوين أو هما مطلقا [50].

المطلب الثاني: نماذج من اختياراته في التراكيب[51]

1/ الأسماء قبل التّركيب لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما.

الأسماء قبل التركيب[52] ثلاثة أقوال أحدها: لابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، قال ابن الحاجب: المبني: ما ناسب مبني الأصل[53] أو وقع غير مركب[54]. وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة.[55] الثاني للزمخشري[56] أنها معربة، قال الزمخشري في الكشاف: "فإن قلت: من أي قبيل هي من الأسماء (يتحدث عن الحروف المقطعة قبل التركيب) أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون زيدْ وعمرو وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضية وموجبه[57]، وهذا بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل.

والثالث لأبي حيان، قال في البحر المحيط: "﴿الم﴾[58] أسماء مدلولها حروف المعجم، ولذلك نطق بها نطق حروف المعجم، وهي موقوفة الآخر، لا يقال إنها معربة لأنها لم يدخل عليها عامل فتعرب ولا يقال إنها مبنية لعدم سبب البناء"[59] أي أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن، نحو: قاف سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك، وهذا هو المختار عندي تبعا لأبي حيان.[60]

اختيار السيوطي: من اختيارات السيوطي –وبناء على العرض السابق – أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل لا مبنية ولا معربة، والبناء رأي ابن الحاجب وابن مالك، والإعراب رأي الزمخشري، والقول بالواسطة رأي أبي حيان واختيار السيوطي[61].

2/ الفعل ينصب أكثر من مصدر إذا اختلف المعني.

هل ينصب الفعل أكثر من مصدر كقولنا: ضربت ضربا شديدا ضربتين، وكقول الشاعر:

وَوَطِئْتَنَا وَطْأً عَلَى حَنَقٍ ... وَطْءَ الْمُقَيَّدِ نَابِتَ الْهَرِمِ؟[62]

فـ (وَطْأً) مصدر مؤكّد، و(وَطْءَ الْمُقَيَّدِ) مصدر مبيّن.

لقد اختلف النحاة في هذ الأمر على قولين: الأول: منع الفعل أن ينصب أكثر من مصدر وإن اختلف المعني، وهذا قول الأخفش والمبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي.[63]

القول الثاني: جواز الفعل أن ينصب أكثر من مصدر إذا اختلف المعني، وهذا قول السيرافي وابن الطراوة.[64]

اختيار السيوطي: جوّز السيوطي للفعل أن ينصب أكثر من مصدر إذ اختلف المعنى، واستشهد على صحة اختياره بالمنظوم السابق، حيث إنّ: (وَطْأً) مصدر مؤكّد، و(وَطْءَ الْمُقَيَّدِ) مصدر مبيّن، ولا يكون الثاني بدلا أو توكيدا للأول لاختلاف المعنى، ولا يكون أحدهما منصوبا بفعل مضمر؛ لأن فيه تكلف تقدير فعل لا دليل عليه[65].

3/ (رُبَّ) تحتاج إلى متعلّق.

جاء في: الجنى الداني في حروف المعاني: "مذهب الجمهور أن (رُبَّ) تتعلق بالفعل[66]، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق بشيء"[67]وعندهما أن (ربّ) تستعمل لإفادة التقليل أو التكثير، لا لتعدية العامل، فـ (ربّ رجل صالح لقيت) فإن المجرور في محل نصب مفعول به للفعل (لقيت) المذكور، وإذا قلنا: (ربّ رجل صالح لقيته) فمجرورها في محل رفع مبتدأ؛ لاستغناء الفعل بمفعوله.[68]

أمّا جمهور النّحاة فعندهم لابدّ لها من فعل تتعلق به حتي تعديه كسائر حروف الجر غير الزّائدة.[69]

اختيار السيوطي: قال السّيوطيّ: "الأصح أنها تتعلق كسائر حروف الجر ... والأصح أن التعلق بالعامل الذي يكون خبرا لمجرورها أو عاملا في موضعه أو مفسرا له، قاله أبو حيان"[70] وعلى هذا فإنه يوافق رأي أبو حيان وجمهور النّحاة.

4/ عامل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا (كون) مقدّر.

ذهب سيبويه إلى أن العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبرا: المبتدأ، وذهب –أيضا– ابن خروف (ونسبه لسيبويه) أن عامل النصب في الظرف المذكور: المبتدأ نفسه[71] فالمبتدأ عندهما يرفع الخبر إذا كان

نفسه، مثل: زيد أخوك (فأخوك هو زيد نفسه) وينصبه إذا كان غيره، مثل: زيد عندك، وزيد في الدار. أما الكوفيون فالناصب عندهم أمر معنوي وهو المخالفة[72] أي: مخالفة الخبر الواقع ظرفا أو مجرورا للمبتدأ[73]. وبناء على هذا المذهب فإنه لا تقدير للعامل بل هو موجود.

أما عند الجمهور لابد من تقدير متعلق؛ فالأخفش عنده المتعلق (اسم فاعل)[74] وهو مستقر، وعند قومٌ منهم ابنُ السَّرّاج: مستقرٌ أو كائنٌ ونحوهما، وكذلك ابن جني عنده (استقرّ)[75]

اختيار السيوطي: قال السّيوطيّ: اختُلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا؛ فالأصح أنه كون مقدّر ... يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل؛ فالتقدير في (زيد عندك) أو (في الدار): زيد كائن، أو مستقر، أو كان، أو استقر. [76]

5/ لا يقدم معمول المضاف إليه على المضاف.

المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة، فلا يقال في: (أنت أول قاصدا خيرا): خيرا أنت أول قاصد، ولا في: (أنا مثل مكرم عمرا): عمرا مثل مكرم، وقد نُسِبَ إلى الكسائيِّ جواز تقديم معمول المضاف إليه إذا كان المضاف (أفعل التفضيل) نحو (أنت أخانا أوَّلُ ضاربٍ)[77]. قال ابن مالك في التسهيل: فلو لم يرد بغير النفي لم يجز تقديم ما أضيف إليه كقولك أكرم القوم غير شاتم زيدا، فلو قال: أكرم القوم زيدا غير شاتم لم يجز، لأن النفي غير مراد. وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز أن يقال: أنت أخانا أول ضارب، بمعنى أنت أول ضارب أخانا. وغير الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح.[78]

اختيار السيوطي: من اختيارات السيوطي أنه لا يتقدَّمُ المضاف على المضاف إليه، ولا معمول المضاف إليه لأنَّه من تمام المضاف إليه، وردّ السيوطي على الجميع بقوله: الصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الأصول.[79]

النتائج:

ـ لاحظت أنّ السيوطي جمع آراء القدماء ولخّصها في كتابه الهمع.

ـ عنى السيوطي في كتابه، بالشرح، والتحليل، والتعليل، معتمداً على ثقافة غنيّة وأصول منهجيّة تبعده عن الخلاف والعصبيّة المذهبيّة النحويّة.

ـ استفاد السيوطي من التجارب السابقة في تهذيب القواعد، وترتيب الأبواب، وإيراد الشواهد، واستقرار المصطلح النّحوي، ووضع العبارة ميسّرة، مبسّطة موجزة.

ـ لم يكن للسيوطي منهج خاص به، أو مذهب نقل عنه وعرف به، وإنّما درس مذاهب السابقين دراسة واعية، وقلّب النظر في قضايا النّحو المختلفة، وبذلك تمكّن من معرفة القواعد، والأصول التي بُني عليها النحو.

ـ أوضح البحث صلة السيوطي بالتراث النحوي وغزارة ما نقل منه.

ـ أبان البحث أنَّ جديد السيوطي ينحصر في اجتهاده من خلال ترجيح رأي، أو اختيار رأي معين، أو انتقاد صياغة أو أسلوب نحويّ.

ـ شغل الاجتهاد حيّزاً غير قليل في كتاب (الهمع) فمؤلفه من المحقّقين الذين تُعْتَمد آراؤهم، ويمتاز بعبقريّة فذّة في جميع آرائه.

الهوامش:

(1) انظر: البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع للشّوكانيّ 1/ 328.

(2) انظر: القاموس المحيط للفيروز آباديّ (ساط) ص: 673؛ وقال في: معجم البلدان للحمويّ 1/ 193 "مدينة في غربيّ النّيل من نواحي صعيد مصر"

(3) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي1/ 336.

(4) انظر: حسن المحاضرة في 1/ 336؛ والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1/ 328.

(5) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 336.

(6) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 337.

(7) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 339.

(8) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص: 252.

(9) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 444-445.

(10) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 445.

(11) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 474.

(12) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1/ 335.

(13) لسان العرب لابن منظور 8/ 375.

(14) لسان العرب لابن منظور 8/ 53.

(15) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 19.

(16) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 21.

(17) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 410

(18) جاء في: مغني اللبيب لابن هشام، ص: 17: أعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف.

(19) الكتاب لسيبويه 3/ 364؛ وانظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي 1/ 151؛ وشرح المفصّل لابن يعيش 1/ 161.

(20) انظر: شرح المفصّل لابن يعيش 1/ 161.

(21) اللّباب في علوم الكتاب لعمر بن عليّ بن عادل 12/ 255.

(22) بزيادة التّاء المثنّاة فوق بين العيْن واللاّم، نحو: (كَلْتَبَ) الرّجلُ إذا داهن في الأمر، وكَلْتَبَ كـ(جَعْفَر). انظر: فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلاميّة الأفعال لحمّد بن محمّد الرّائقي الصّعيديّ المالكيّ ص1.

(23) الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ 10/ 402.

(24) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة 6/ 2476؛ وانظر: علل النّحو ص: 389.

(25) الإسراء: 23.

(26) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 151- 152.

(27) قال الرّمّاني في رسالتان في اللّغة ص: 44 "قول سيبويه إنّها بمعنى (الذي) إلاّ أنّ صلتها لما حذف منها العائد بنيت على الضّمّ فيجوز على هذا (لأضربنّ أيّهم قائل لك شيئا) ولا يجوز على قول الخليل. ومثّل لها ابن عقيل، فقال: نحو (يعجبني أيّهم قائم) ففي هذه الحالة تبنى على الضّمّ. شرح ابن عقيل 1/ 162؛ وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 2/ 583 مسألة: [(أيّ) الموصولة معربة دائما ومبنيّة أحينا]

(28) انظر: الكتاب لسيبويه 2/ 398. وقال صاحب الخصائص (ابن جنّي) 2/ 185: "وهي مبنية عند سيبويه" [والآية من مريم: 69].

(29) تبنى حينئذ على الضّمّ عند سيبويه وغلّطه الزّجّاج والمختار موافقا للكوفيّين والخليل ويونس وإعرابها؛ فإنْ حُذف مضافها أعربتْ على الصّواب.

(30) قول الخليل ويونس والأخفش والزّجاج والكوفيّين في: شرح التّصريح 1/ 159.

(31) قول الجرمي في: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 585.

(32) قراءة هارون القارئ ومعاذ الهرّاء، ورواية عن يعقوب. انظر هذه القراءات في: الجامع لأحكام القرآن 11/ 133؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 584.

(33) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 349.

(34) قال سيبويه: "ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة" الكتاب لسيبويه (3/ 5

(35) جاء في معاني القرآن للأخفش (1/ 128: قال بعضهم: إنما هي (أَنْ) جُعِلَتْ (لا) كأنه يريد (لا أَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ) فلما كثرت في الكلام حذفت. وجاء في المقتضب 2/ 8: " (لن) وَإِنَّمَا هِيَ (لَا أَن) وَلَكِنَّك حذفت الْألف من (لَا) والهمزة من (أَن) وجعلتهما حرفا وَاحِدًا وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي كَمَا قَالَ"

(36) شرح المفصل لابن يعيش 4/ 226.

(37) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 365.

(38) انظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ص: 186؛ والمدارس النحوية لشوقي ضيف، ص: 104.

(39) انظر: المدارس النحوية ص: 333.

(40) مفصل الزمخشري ص: 98؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 65.

(41) شرح الرضي 2 / 134.

(42) قال الرضي: جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيما) مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها وليس باستثناء، كقولك: (أحبُّ العلماء لا سيما العاملين) بالجر. شرح الرضي 2 / 134.

(43) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 286، وكأنه اهتدى بقول ابن مالك، إذ قال في شرح التّسهيل 318/2: "ومن النّحويين مَن جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء؛ وذلك عندي غيرُ صحيح.

(44) الزيادة الأولي زيادة الألف في المثنى في حالة الرفع والياء نصبا وجرّا، وزيادة الواو والياء في الجمع السالم.

(45) الكتاب لسيبويه 1/ 17-18.

(46) المقتضب 1/ 5.

(47) انظر: علل التثنية لابن جني ص: 81.

(48) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 75.

(49) التسهيل لابن مالك: 73/1.

(50) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 178.

(51) جاء في: جامع الدروس العربية 1/ 12: المركبُ قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثرَ لفائدة. وعليه فإن المركبات: أحكام المفردات في حالة التركيب.

(52) معلومٌ من قواعدِ النحوِ أنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ لا يُحكمُ عليها ببناءٍ ولا إعرابٍ، ومرادُ ابن مالكٍ من الأسماءِ المبنيةِ بسبب الشبهِ الإهماليَّ إنما هو أسماءُ الحروفِ المقطعةِ نحو قاف نون سين بسردها دونَ عطفٍ، قال في شرح التسهيل 1: 38: "ومما يشكلُ أمرهُ من الأسماءِ المبنيةِ ما بُني قبلَ التركيبِ كحروفِ التهجي المسرودة". وقال في شرح الكافيةَ الشافيةَ 1: 216: "وأما شبهُ الحرفِ في الإهمالِ والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دونَ تركيبٍ كحروفِ الهجاءِ المفتتح بها السور فإنها مبنيةٌ لشبهِها بالحروفِ المهملةِ في أنها لا عاملة ولا معمولة". وهذه القاعدة معروفةٌ عندَ النحاةِ قبلَ ابنِ مالكٍ فقد ذكرها الأخفشُ في معاني القرآن 1: 19 حيث قال: "أما قوله (ألم) فإن هذه الحروف أسكنت، لأن الكلام ليس بمدرج، وإنما يكون مدرجاً لو عطف بحروف العطف، وذلك أن العرب تقول في حروف المعجم كلها بالوقف إذا لم يدخلوا حروف العطف فيقولون ألفْ باءْ تاءْ ثاءْ، ويقولون ألفٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ".

(53) جاء في شرح الرضي على الكافية 2/ 397: "إما مبني لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجبه، وذلك المانع: مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهي التي سماها: مبني الأصل"

(54) كالأسماء المعددة، كواحد، اثنان، ثلاثة: و: ألف، با، تا، ثا، و: زيد، عمرو، بكر. شرح الرضي على الكافية 2/ 397.

(55) جاء في: دليل الطالبين لكلام النحويين (ص: 22: "الشبه الإهمالي: أن يكون الاسم مشبهاً للحرف في كونه غير عامل وغير معمولٍ، كأوائل السور وأسماء الهجاء، وكذا الأسماء قبل التركيب على قولٍ". قال محقق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محيي الدين)1/ 29. قال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الاسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الاسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأنّ الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات

لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

(56) جاء في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي1/ 297: فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكما، أي قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها"

(57) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 1/ 21

(58) البقرة: 1.

(59) البحر المحيط 1/ 56.

(60) جاء في شرح الأشموني لألفية ابن مالك 1/ 44 "عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي: لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكما" وفي: (فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية) ص: 87 "ف (زيد) وحدها فيها ثلاثة أقوال: قيل: لا معربة ولا مبنية وهذا هو الأرجح. وقيل: مبنية، وقيل: معربة حكمًا، بمعنى أنها إذا دخل عليها عامل صارت معربة، والأصح القول الأول؛ لأن الإعراب والبناء وصف للكلمة بعد التركيب؛ أما قبل التركيب فلا توصف لا بإعراب ولا بناء.

(61) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 75.

(62) البيت من الكامل في: ديوان الحماسة 1/ 65. والوطء: الأخذة الشديدة، والحنق: الغيظ، والهرم: شجر ضعيف، والمعنى: أثرت فينا تأثير الحنق الغضبان كما يؤثر البعير المقيد إذا وطئ الشجرة الضعيفة؛ وإنما كانت وطأة المقيد ثقيلة لأنه لا يتمكن من وضع قوائمه على حسب إرادته.

(63) انظر كل هذه الأقوال في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 102-103.

(64) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 103.

(65) انظر: السابق نفسه.

(66) الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً، تقول: رب رجل كريم لقيت.

(67) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص: 453؛ وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص: 577.

(68) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ص: 577.

(69) انظر قول الجمهور في: الجنى الداني؛ والمغني (الصفحات السابقة) وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 437.

(70) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 437.

(71) انظر: الكتاب لسيبويه 1/ 403 عنوان: (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) وانظر قول سيبويه وابن عصفور في: شرح التسهيل لابن مالك 1/ 315.

(72) انظر قول الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك 1/ 313، والمخالفة: "أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب كوجوب الإعلال في نحو (قام) والإدغام في نحو (مدّ)" التعريفات للجرجاني، ص: 264.

(73) جاء في: شرح التسهيل لابن مالك 1/ 313 "ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو: زيد خلفَك، منصوب بمخالفته المبتدأ" وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 232.

(74) جاء في: شرح التسهيل لابن مالك1/ 318 "معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقا للأخفش تصريحا"

(75) جاء في: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 232 "ابنُ جِنِّي بجوازِ إظهاره" أي: (استقرّ) .

(76) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 375.

(77) ينظر: التسهيل لابن مالك 3/ 236، وهمع الهوامع 2/ 510.

(78) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 236.

(79) همع الهوامع 2/ 510.

المراجع:

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 2003م.

– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: 1420 هـ.

– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

– التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى –1983م.

–تفسير الزمخشري (الكشاف) لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت– الطبعة: الثالثة 1407 هـ .

–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 2008م.

– جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا –لبنان– الطبعة: الثامنة والعشرون 1993 م،

– الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، المحقق : هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، الطبعة 2003 م.

–الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين المرادي ، المحقق: د فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1992 م.

– حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن السيوطي، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة : الأولى1967 م.

–الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، بدون تاريخ.

– دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي الكرمي، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت– 2009 م.

–ذيل طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

– رسالتان في اللغة، لأبي الحسن الرماني، تحقيق : إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان – 1984م.

– سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : د.حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق– الطبعة الأولى ، 1985م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان–الطبعة: الأولى 1998م.

–شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى 1990م.

– شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان
الطبعة: الأولى 2000م.

– شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2001 م.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت– الطبعة: الرابعة – 1987 م.

– علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : د.صبح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة– 1992م.

–علل النّحو، لمحمد بن الوراق، المحقق: محمود الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض– الطبعة: الأولى، 1999م.

– فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن مُحَمَّد الصعيدي، المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: 1418هـ.

–القاموس المحيط، للفيروز آباديّ، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان– الطبعة: الثامنة، 2005 م.

–الكتاب، لعمرو بن عثمان، أبو بشر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1988 م.

-اللّباب في علوم الكتاب لعمر بن عليّ بن عادل، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، 1998م.

-لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر — بيروت، الطبعة الأولى.

-المدارس النحوية، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف.

-معانى القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، 1990 م.

-معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ، تحقيق : د.مازن المبارك، الناشر : دار الفكر - بيروت- الطبعة السادسة، 1985م.

-المفصل، لأبي القاسم الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، 1993م.

-المقتضب، لمحمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. — بيروت.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية — مصر.